laa-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٨٠٦
بتاريخ:	٨ / ٦ / ٢٠٢١

ملف رقم: ٥٢٩٤/٢/٣٢

السيد الأستاذ/ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي.

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٧٠٣) المؤرخ ٢٠٢٠/٧/٥، بشأن النزاع القائم بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والهيئة العامة للخدمات الحكومية، بخصوص تحديد الجهة صاحبة الولاية والتصرف فى أرض الجمعية الزراعية بناحية (شنو) وملحقاتها الكائنة بمركز ومحافظة كفر الشيخ.

وحاصل الوقائع- حسبما يبين من الأوراق- أن الهيئة العامة للخدمات الحكومية أعلنت عن طرح قطعة أرض فضاء للبيع بالمزاد العلنى، وداخل هذه المساحة المعروضة تقع قطعة الأرض رقم (٤ / ١) بمساحة تبلغ (٧٥,٢٥٣) م٢ أمام الجمعية الزراعية بناحية شنو بمركز ومحافظة كفر الشيخ، وقد تحدد للمزاد جلسة ٢٠١٩/١٢/٢٩، ولم يتم إخطار مديرية الزراعة أو محافظة كفر الشيخ بإجراء المزاد، وفور علم مديرية الزراعة بكفر الشيخ قامت بالاعتراض على المزاد، إلا أن رئيس المزاد رفض تسجيل الاعتراض، مما حدا بالمديرية المذكورة إلى تسليم الاعتراض إلى رئيس الهيئة العامة للخدمات الحكومية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٩، على سند ملكية وزارة الزراعة لقطعة الأرض رقم (٤ / ١) التى تدخل ضمن قطعة الأرض المعروضة للبيع بالمزاد، وبتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩ قامت الهيئة العامة للخدمات الحكومية بالرد على مديرية الزراعة بكفر الشيخ

مجلس الدولة
مركز المعلومات بالجمعية العمومية

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع
٢١٦٦٣

laa-eg.com

بكتابها رقم (٢٤٩٨) متضمنًا ملكية الهيئة العامة للخدمات الحكومية لقطعة الأرض المذكورة كونها ضمن الأموال المستردة، وإزاء هذا النزاع حول ملكية قطعة الأرض المشار إليها فقد طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٨ من إبريل عام ٢٠٢١م الموافق ١٦ من رمضان عام ١٤٤٢هـ، فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسببًا فى المسائل والموضوعات الآتية: (أ)... (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض. ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزمًا للجانبين...".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم– وعلى ما جرى به إفتاؤها– أن المشرع اختصّ الجمعية العمومية بإبداء الرأي مسببًا فى الأنزعة التي تنشب بين الجهات الإدارية، وذلك بديلا عن استعمال الدعوى وسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات، وأضفى المشرع على رأيها صفة الإلزام للجانبين حسمًا لأوجه النزاع وقطعًا له، ولما كانت ممارسة الجمعية العمومية لولايتها تتطلب أن يكون النزاع مستوفيًا شرائطه الشكلية والموضوعية مدعومًا بمستنداته التي يمكّن من خلال تمحيصها الفصل فيه وصولا إلى وجه الحقيقة، ومن ثم فللجمعية العمومية في سبيل تهيئتها للنزاع ليكون صالحًا للفصل فيه أن تنتدب خبيرًا، أو أكثر؛ للاستنارة بالرأي في

laa-eg.com

المسائل الفنية التي تستدعي خبرة خاصة بشأنها، ويظل تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه خاضعًا كغيره من الأدلة لتقدير الجمعية العمومية، باعتباره عنصرًا من عناصر الإثبات في النزاع.

وترتيبًا على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن النزاع الماثل يدور حول تحديد الجهة صاحبة الولاية والتصرف فى أرض الجمعية الزراعية بناحية (شنو) وملحقاتها الكائنة بمركز ومحافظة كفر الشيخ، وفى ضوء ما تقدم فقد ارتأت الجمعية العمومية تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة فنية وحددت مهمتها على نحو ما سيرد تفصيلا بالمنطوق.

لـــذلـــك

انتـهت الجمـعية العمومية لقسمي الفـتوى والتـشريع إلـى تكليف طرفـي النـزاع بتشكيل لجنـة فنية، برئاسة عضو بمأمورية الشهر العقارى بمحافظة كفر الشيخ، وعضوية ممثل عن كل من طرفي النـزاع، وممثل عن هيئـة المساحة، وممثل عن السجل العينـى؛ لتقوم بفحص الأوراق والمستندات المقدمة من طرفي النـزاع، والاطلاع على الخرائط المساحية للقطعة محل النزاع، وكذا ما هو مثبت بشأنها بالسجل العينى، ومعاينة قطعة الأرض محل النزاع على الطبيعة، وعلى كل جهة من الجهات المتنازعة بيان سند ملكيتها، وللجنة مطابقة تلك المستندات على المساحة محل النـزاع، على أن تقدم اللجنة تقريرها للهيئة عارضة النزاع لتتولى الأخيرة رفعه للعرض على الجمعية العمومية قبل انعقاد جلسة ٢٠٢١/٦/٢٣ تمهيدًا للفصل في النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٨ / ٦ / ٢٠٢١

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع

(٢١٦٦٣)